



واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر : مقارنة تحليلية (1990-2020)

The Reality Of Economic Diversification In Algeria : Analytical Approach (1990-2020)

موري سمية*

بن عيسى منير

مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي، مخبر الدراسات الاقتصادية و التنمية المحلية بالجنوب الغربي،

جامعة طاهري محمد بشار،

جامعة طاهري محمد بشار،

mounirbenaissa1234@gmail.com

soumia.mouri@yahoo.Fr

تاريخ النشر: 2022/04/22

تاريخ القبول: 2022/04/01

تاريخ الإرسال: 2022/01/02

ملخص:

تهدف هاته الدراسة إلى الوقوف على واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) باعتبار أن الجزائر تحاول تنوع مصادر دخلها من خلال ترقية مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي و التخلص من التبعية النفطية خصوصا بعد الانخفاضات المتتالية لأسعار البترول و من أجل معالجة الاشكالية استخدمنا المنهج الوصفي بعرض الإطار النظري للتنوع الاقتصادي و معالجه في الاقتصاد الجزائري و المنهج التطبيقي لدعم الإطار النظري باستخدام مؤشر هيرشمال هرفندال لقياس التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المحددة ، و قد توصلت الدراسة أن الجزائر لم تستطع خلق تنمية اقتصادية مستدامة بتنوع مصادر دخلها بسبب عدم توفر بيئة ملائمة و إرادة سياسية قوية ناهيك عن غياب الرشادة في استغلال البجوبة المالية لتعزيز و ترقية القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات.

الكلمات المفتاحية: تنوع اقتصادي ؛ اقتصاد جزائري؛ مؤشر تنوع ؛ قطاعات اقتصادية؛ نفط

Abstract :

This study aims to stand on the reality of economic diversification in Algeria during the period (1990-2020), considering that Algeria is trying to diversify its sources of income by promoting the contribution of economic sectors to the gross domestic product and getting rid of oil dependence, especially after the successive declines in oil prices., in order to address the problem, we used in this study the descriptive approach by presenting the theoretical framework of economic diversification and its features in the Algerian economy and the applied approach to support the theoretical framework using the Herschmal-Herfindel indicator to measure economic diversification in Algeria during the specified period.

The study concluded that Algeria was not able to create sustainable economic development by diversifying its sources of income. For the success of the diversification strategy, an appropriate environment and strong political will must be available, not to mention the rationality in exploiting financial affluence in promoting and upgrading economic sectors outside of hydrocarbons.

Key Words: Economic diversification ; Algerian Economic ; Diversification Index ; Economic Sectors ; Oil

JEL Classification: O11, O14, O55.

*مرسل المقال: موري سمية (soumia.mouri@yahoo.fr)



المقدمة:

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري فهو يمثل ثلث الناتج الإجمالي للبلد و يمدّه بثلاثي موارد ميزانته العامة و يهيمن على 98% من التجارة الخارجية ، و قد أدركت الجزائر منذ الاستقلال أهمية النفط في التطور الاقتصادي و تحقيق الرفاه الاجتماعي فقامت بتبني إستراتيجية شاملة لاستغلاله في تحقيق التنمية الشاملة التي لم يكن من الممكن مباشرتها دون فرض السيطرة على ثرواتها النفطية و استثمارها بفعالية.

و لأن سوق النفط العالمية تتسم بعدم الاستقرار بسبب الأطراف الفاعلة فيها تجذ الجزائر نفسها دائما تواجه خطر انخفاض أسعار النفط و الذي يترتب عليه انعكاسات سلبية على مواردها المالية و التي تؤثر على مختلف المؤشرات الاقتصادية ناهيك عن السرعة في إتخاذ قرارات قد تكون في بعض الأحيان نتائجها وخيمة باعتبار أن تلك الموارد شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر خاصة في ظل الانخفاض المتتالي لأسعار النفط منذ سنة 2014 و الذي أعقبه أزمة صحية عالمية(كوفيد 19) عمقت من شدة الإنعكاسات و أثرت سلبا على الحياة الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر.

و قد احتلت مسألة التنوع الاقتصادي أهمية قصوى بعد أن أدركت مختلف بلدان العالم لاسيما النفطية منها أن الإعتماد على مصدر دخل وحيد يجعل اقتصادياتها أكثر عرضة للصدمات الخارجية خاصة تلك التي تنجر عن تقلبات أسعار النفط الأمر الذي دفع تلك البلدان إلى البحث عن حلول مناسبة لغرض تنوع اقتصادياتها و تقليل الإعتماد على القطاع النفطي و تطوير قطاعات الاقتصاد الواحد .

و الجزائر كغيرها من هاته الدول منذ أن انتهجت اقتصاد السوق سنة 1990 على أعقاب الازمة النفطية العكسية سنة 1986 و تهاو كل المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و توجهها لصندوق النقد الدولي في إطار برامج التصحيح الهيكلي أدركت أن القضاء على تبعية النفط لن تكون إلا بانتهاج سياسة اقتصادية مدروسة تركز على خلق و تنوع مصادر الوطني بالشكل الذي يجنبها الوقوع في المزيد من الأزمات المالية ، و لعل هاته الاستراتيجية أثبتت فعاليتها لدى العديد من الدول التي يتشابه هيكلها و هيكل الاقتصاد الوطني لذلك فإن ضرورة البحث عن بدائل تنموية مستدامة أصبح أولى الأولويات للاقتصاد الوطني .

الاشكالية: من خلال ماتم ذكره يمكن طرح الاشكالية التالية: ماهو واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1990-2020)؟

فرضيات الدراسة:

- يعتمد التنوع الاقتصادي على خلق مصادر دخل متنوعة بعيدة عن النفط .
- إن نجاح استراتيجية التنوع الاقتصادي يحتاج إرادة سياسية قوية و بيئة ملائمة .
- لم تستطع الجزائر خلال فترة الدراسة التخلص من تبعيتها لقطاع المحروقات.
- المنهجية المتبعة:** إن الحكم على توجه الدولة نحو إستراتيجية تعتمد على ترقية مساهمة كل القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي يحتاج إلى إطار نظري يستعرض مختلف المفاهيم و إطار تطبيقي يسعى إلى تقريب الجانب النظري



باستعمال وسائل احصائية أو قياسية تتميز بالجانب الكمي الذي يعزز الجانب النظري لذلك من خلال هاته الورقة نحاول استعمال مؤشر هرشمال هرفندل للحكم على مدى تنوع الاقتصاد الجزائري، و هذا المؤشر أثبتت فعاليته لقياس التنوع الاقتصادي نظرا لتعدد استعماله من قبل العديد من الاكاديميين في مختلف الدراسات.

الأدوات المستعملة: من أجل معالجة الاشكالية اعتمدنا على مختلف الإحصائيات و التقارير المساعدة في إثبات أو نفي الفرضيات و التي تم إستخراجها من عدة مواقع دولية و وطنية بغية حساب مؤشر هرشمال هرفندل الذي يساعد في قياس درجة التنوع الاقتصادي، حيث تغطي الدراسة الفترة الزمنية من سنة 1990 إلى سنة 2020 و لعل فترة ثلاثون سنة مساعدة في الوقوف على مساعي و جهود الدولة في التخلص من التبعية النفطية و ترقية القطاعات الاقتصادية الأخرى خارج المحروقات.

I. الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي.

هناك اتجاهان فكريان يفسران العلاقة بين التنوع والنمو الاقتصادي، الاتجاه الأول يتمثل في نظرية المزايا النسبية لدافيد ريكاردو الذي يرى في التخصص (انخفاض درجة التنوع الاقتصادي) محفزا ومصدرا للنمو الاقتصادي، أما الاتجاه الثاني فيتمثل في دراسات عديدة، تبين أن لانخفاض درجة التنوع الاقتصادي وتركز الإنتاج والصادرات آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وبالتالي تنادي بزيادة درجة التنوع الاقتصادي وعدم تركيز الإنتاج والصادرات في عدد قليل من المنتجات والقطاعات و النشاطات. (مزوزي و قويدري، 2020، صفحة 304)

1. ماهية التنوع الاقتصادي: المفهوم و الأهداف.

1.1 مفهوم التنوع الاقتصادي: حسب المعهد العربي للتخطيط بالكويت، فإن التنوع الاقتصادي يُقصد به: " تلك السياسة التنموية التي تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، وما رفع القيمة المضافة، وتحسين مستوى الدخل، وذلك عن طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على سوق أو قطاع أو منتج واحد . (لزرع م.، 2010، صفحة 4).

و يقصد بالتنوع من حيث الشق المالي : أنه أحد السياسات لإدارة المخاطر و يعني توزيع الأموال المستثمرة في محفظة استثمارية على أكثر من أداة استثمار وحيدة كالأسهم، السندات، صناديق الاستثمار، النقد، المعادن، والسلع الأساسية. (بنين و بنين، 2016، صفحة 79).

و يعرف watkins التنوع الاقتصادي على أنه: " التنوع الذي يسمح بالخروج من فخ المنتجات الأولية الأساسية. (باهي و رواينية، 2016، صفحة 15).

فمن حيث التركيز على الهدف فالتنوع يهدف الى تخفيض الاعتماد على قطاع البترول و عائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي و صادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى و تخفيض دور القطاع العام و تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية. (قروف، 2016، صفحة 346).

و يرى البعض أن تنوع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يعد توجها استراتيجيا للتنمية وذلك من أجل تحقيق تنمية مستدامة تملك مقومات البقاء والتطور المستمر لان هناك رابطا مشتركا بين التنوع



الاقتصادي و بين الاستدامة من حيث كونهما يمثلان عنصرين أساسيين في تحقيق اقتصاد مستدام، لذلك باستطاعته التنويع الاقتصادي ان يحد من التذبذب الاقتصادي للدولة وزيادة أداء نشاطها الفعلي. (سعيداني، 2017، صفحة 82)

ومن خلال التعاريف السابقة نجد بان سياسات التنويع الاقتصادي يهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي بعينه دون القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الأولية مثل قطاع الزراعة، أو الاعتماد على مورد واحد من الموارد الطبيعية مثل النفط لتمويل موازنة الدولة كما هو الحال بالنسبة للدول النفطية. (الخطيب، 2014، صفحة 6)

و يمكن التمييز بين نوعين مختلفين من التنويع حسب الاقتصاد السياسي فهناك التنويع الأفقي الذي يهدف إلى خلق فرص جديدة للمنتجات الجديدة داخل القطاع نفسه، مثل التعدين، الطاقة أو الزراعة. و التنويع الرأسي، الذي يستلزم إضافة المزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة فالتنويع الرأسي يشجع الروابط الأمامية و الخلفية في الاقتصاد، حيث يصبح ناتج نشاط ما مدخلات نشاط آخر وبالتالي رفع مستوى القيمة المضافة المنتجة محليا. بالإضافة إلى ذلك ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من القطاع الأولي إلى القطاعين الثانوي والثالث. (العابد، 2019، صفحة 10)

2.1. أهداف التنويع الاقتصادي: تتمثل هاته الأهداف في:

- الحد من التقلبات الاقتصادية و مخاطرها و تجنب الصدمات الخارجية.
- إحلال الواردات وتنويع الصادرات من خلال تطوير القطاعات المختلفة للاقتصاد بما يضمن زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتنمية عائدات الموازنة العامة.
- إيلاء القطاع الخاص دورا أكبر من خلال زيادة مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- فسح المجال أكثر للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية. (مسعودي، 2018، صفحة 227)

2. دوافع التنويع الاقتصادي.

تتطافر مجموعة من العوامل و التي تدفع الدول الى تبني التنويع في استراتيجياتها الاقتصادية و لعل اهم الاسباب الدوافع للجوء الى التنويع الاقتصادي هي:

1.2. تقليل المخاطر الاستثمارية: سهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناجمة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد قليل منه.

2.2. تقليل المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: تعتمد بعض الدول التي يتسم اقتصادها بدرجة ضعيفة من التنويع الاقتصادي على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي، مما يؤدي إلى تقليص إمكانية الدولة في تمويل الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية.



2.2. زيادة إنتاجية رأس المال البشري : يساهم لتنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل و رأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

3.2. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يساهم التنويع الاقتصادي الناتج من زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم منه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج التي تنعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي

4.2. تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

5.2. توليد الفرص الوظيفية: ذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، و يحقق التنمية المستدامة، و يزيد من درجة الترابط و التشابك بين القطاعات الاقتصادية و كل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، و يولد الفرص الوظيفية و يقلص من معدلات البطالة.

6.2. زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الرأسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يساهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية ومن ثم إلى ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج و استقرارها مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعياً و محلياً. (عزوز ا، 2018، صفحة 349)

3. مؤشرات التنويع الاقتصادي: (مزوزي و قويدري، 2020، صفحة 304)

تميل النظريات الاقتصادية الى إنتاج مؤشرات تقيس درجة التنويع الاقتصادي و التي تختلف عن بعضها البعض لأغراض القياس، فمنها ما يعتمد على قياس ظاهرة التركيز (centralisation) كمؤشر أوجيف (ogive)، و منها ما يقيس ظاهرة التنويع (diversification) كمؤشر هرشمان هرفندال ، و عموماً يمكن ذكر المؤشرات التي تستعمل لقياس التنويع الاقتصادي و صيغها الرياضية كما يلي:

1.3- مؤشر هرشمان هرفندال: (Herfindal- Hirshman)

يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية المتغير ومدى تنوعه و يستخدم لقياس التنويع في تركيب ظاهرة ما و لإبراز التغيرات الهيكلية التي طرأت على مكوناتها، وقد صمم هذا المؤشر لقياس مقدار التركيز في الصناعة أو في قطاع معين يعرف هذا المؤشر استخداماً واسعاً لقياس التنوع الاقتصادي فقد تم استخدامه من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية لمعرفة مدى التنوع في قطاع التصدير.

$$HH = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N (x_i/x)^2} - \sqrt{1/N}}{1 - \sqrt{1/N}}$$



هي قيمة المتغير في النشاط (xi)

هي عدد النشاطات N

X القيمة الاجمالية للمتغير في جميع النشاطات

تتراوح قيمة معامل هيرشمان بين معامل 0 و معامل 1 صحيح، أي إذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد أي كل القطاعات مساهمة في النمو بنفس النسبة، أما إذا كان مساويا للواحد هذا يعني أن الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية أي مقدار التنوع مساوي للصفر.

2.3. - مؤشر التركيز: (Concentration coefficient)

تم تطوير هذا المؤشر من قبل جيني سنة 1980 و يستند هذا المؤشر إلى حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة أو توزيعها بشكل عادل أو متساو بدل تركيزها، و يرتبط هذا المؤشر ارتباطا وثيقا بتمثيل عدم المساواة في الدخل من خلال منحني لورينز على وجه الخصوص، فإنه يقيس نسبة المنطقة بين منحني لورينز وخط التوزيع (منطقة التركيز) إلى منطقة تركيز قصوى، و يعد مؤشر جيني من أفضل مؤشرات التركيز و أبسطها. يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$G = 1 - \sum_{K=1}^n (X_K - X_{K-1})(Y_K + Y_{K+1})$$

X_K هو التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي

Y_K يمثل التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

n عدد القطاعات

تتراوح قيمة مؤشر جيني بين الصفر الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة و الواحد الصحيح الذي يمثل عدم المساواة التامة و تكون عدم المساواة عالية جدا إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7 و عالية إذا تراوحت قيمة المعامل بين 0.5 و 0.7 و متوسطة إذا تراوحت بين 0.35 و 0.5 و ضعيفة إذا انخفضت عن 0.35.

3.3. مؤشر أوجيف : (Ogive coefficient)

يقيس هذا المؤشر انحرافات التوزيع المتساوي لأسهم التصدير بين السلع. يمكن التعبير عنها على النحو التالي:

$$Ogive = \sum_n^N = \frac{\left(X_n - \frac{1}{N}\right)^2}{\frac{1}{N}}$$

N هي العدد الاجمالي لمنتجات التصدير التي تؤخذ في الاعتبار أما $\frac{1}{N}$ فهو الحصة المثالية لعائدات التصدير لكل منتج و X هي الحصة الفعلية للسلعة n من اجمالي الصادرات.



4.3. مؤشر التعقيد الاقتصادي:

يقيس هذا المؤشر عدد المنتجات التي يصنعها الاقتصاد ويتحكم في احتمالية قيام المنتجين الآخرين بنفس المنتج، أما البلدان التي تنتج سلع أو خدمات غير مصنفة في مكان آخر فتتلقى درجات تعقيد أعلى من البلدان التي تصنع منتجاتها على نطاق واسع. فمثلاً، ألمانيا واليابان لديها درجات عالية، لأنها تصنع مجموعة واسعة من المنتجات التي يمكن لعدد قليل جداً من البلدان أن تنتجها). يعتمد مؤشر التعقيد الاقتصادي على بيانات التجارة الدولية، وهي تقوم على افتراض أن البلدان ستصدر معظم المنتجات عالية الجودة، وبالتالي فإن البيانات التجارية ستعكس الإنتاج الكلي في الاقتصاد.

II. تحليل واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

1. إشكالية التنوع الاقتصادي في الجزائر.

ان توجه الجزائر نحو التنوع الاقتصادي كان أولى الأولويات منذ إنتهاج اقتصاد السوق إلا أن هاته الجهود قد تفاوت حجمها خلال فترة الدراسة لذلك و من أجل تحليل أعمق لواقع التنوع الاقتصادي في الجزائر قسمنا فترة الدراسة إلى ثلاث مراحل .

1.1. المرحلة الأولى (1990-2000): لقد طبقت الجزائر منذ استقلالها العديد من المخططات التنموية محاولة بذلك إرساء معالم التنمية الاقتصادية و الخروج من حالة ركودها الاقتصادي حيث تبنت نموذج إرساء الصناعات الثقيلة من خلال مختلف المخططات التي طبقتها بإعطاء الأولوية لقطاع الصناعة على حساب باقي القطاعات الاقتصادية فأصبح الاقتصاد الوطني مرهون بتقلبات هذا القطاع خاصة المحروقات التي أخذت زمام الأمور و أصبحت التغيرات التي تحدث على مستواها تؤثر في مجمل مؤشرات الاقتصاد الوطني لأن فكرة التنمية بأي ثمن السائدة آنذاك جعلت السلطة الجزائرية تبني العديد من المخططات التنموية في سبيل تشييد و بناء الاقتصاد الوطني حسب طبيعة النظام الاقتصادي السائد. (تومي، 2016، صفحة 16)

و مع إنحسار الطلب العالمي ووجود إنتاج متزايد خارج الأوبك فقدت أسعار الأوبك أهميتها و فقدت بذلك دول أوبك أسواقها و لم يكن عبء تحمل ذلك عادلاً بين الدول الأعضاء في المنظمة ما تسبب في إطلاق الإنتاج إلى أقصاه و كانت النتيجة إختيار أسعار البترول إلى نحو 13 دولار للبرميل. (سعودي، 2019، صفحة 8)

فاجأت أزمة 1986 الجزائر بتهاو حاد لأسعار النفط فمن 36 دولار سنة 1980 إلى أقل من 13 دولار للبرميل سنة 1986 إضافة الى تراجع سعر صرف الدولار مقابل العملات الأخرى، حيث تراجعت العائدات المالية لقطاع المحروقات ، و خلال سنة 1991 و بسبب الحرب العراقية الإيرانية نلاحظ إرتفاع العائدات النفطية الجزائرية فقد بلغت ما قيمته 9.414 مليار دولار لتتخفض بعد ذلك سنة 1995 إلى 6 مليار دولار ثم 5.491 مليار دولار سنة 1998 بسبب الأزمة النفطية و الأزمة الاقتصادية لدول جنوب شرق آسيا لتشهد تحسناً ملحوظاً نهاية سنة 1999 و تبلغ 8.314 مليار دولار.



شهدت هذه المرحلة إنخفاض الناتج المحلي الخام الحقيقي خلال سنوات التسعينات من 16940.1 مليون دولار و ذلك راجع إلى إختلال مؤشرات الاقتصاد الوطني من عجز في الميزانية و تفاقم مشكلة المديونية و خدماتها إضافة إلى تراجع أداء مختلف القطاعات الاقتصادية و تفشي البطالة، و نتيجة لتطبيق الإجراءات التصحيحية بمساعدة صندوق النقد الدولي عاود الناتج المحلي الخام للإرتفاع الطفيف سنة 1997 ليبلغ 48203.5 مليون دولار ثم 54792.5 مليون دولار سنة 2000. كما حقق رصيد موازنة العامة في الجزائر عجزا مستمرا خلال الفترة 1992 و 1995 نتيجة للتزايد المطرد في حجم النفقات الذي إنتقل من 420.1 مليار دج سنة 1992 إلى 759.6 مليار دج السنة 1995 و تراجع مداخيل الجباية البترولية من 49 مليار دج سنة 1996 إلى 37 مليار دج سنة 1998 ليحقق فائضا سنة 1998 ب 101.2 مليار دج نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها بمساعدة صندوق النقد الدولي. (opec, 2005). و خلال هاته الفترة سجل رصيد الميزان التجاري فوائض موجبة بقيم متذبذبة نتيجة تراجع الصادرات و تقليص فاتورة الواردات، ففي سنة 1992 سجل فائضا بقيمة 3.21 مليار دج بلغت الصادرات 11.51 مليار دج و انخفاض الواردات ب 8.30 مليار دج ليسجل عجزا سنة 1994 بقيمة 0.2 مليار دج، و عرفت هاته الفترة تقليص حاد للواردات كما عرفت الصادرات تراجعاً بسبب إنخفاض أسعار البترول، إذ نلاحظ ضعف نتائج قطاع المحروقات خلال سنتي 1993، 1994 بسبب انخفاض الصادرات الجزائرية من حيث الحجم و تراجع أسعار البترول في السوق العالمية و التي انخفضت من 24 دولار للبرميل سنة 1990 إلى 17 دولار للبرميل سنة 1993، و حقق قطاع المحروقات أعلى حصيلة له خلال هذه الفترة سنة 1997 بقيمة 13100.8 مليون دولار أمريكي، في حين أن الصادرات خارج المحروقات سجلت تذبذبا واضحا فمن 321 مليون دولار سنة 1992 إلى 355 مليون دولار سنة 1995 و بلغت ذروتها سنة 1996 ب 784.79 مليون دولار و لعل هذا الارتفاع ناتج عن تطبيق برامج التصحيح الهيكلي المطبقة من صندوق النقد الدولي و التي كانت تهدف إلى التخفيف من التبعة للنفط إلا أن عودة أسعار البترول للارتفاع من جديد أضعفت قدرات التصدير خارج المحروقات بدليل تراجع قيمتها إلى 357.2 مليون دولار سنة 1999. (banque, 2005)

1.2. المرحلة الثانية (2001-2014): خلال هاته الفترة طبقت الجزائر برامج لانعاش الاقتصاد الوطني غالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق قصد تحفيز الإنتاج و بالتالي دعم النمو و إمتصاص البطالة، من خلال ثلاث برامج الاول يغطي الفترة (2001-2004) و الثاني البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) و برنامج توطيد النمو الذي يغطي الفترة (2010-2014). (مسي، 2009، صفحة 109)

و قد تم تنفيذ سياسة الانعاش الاقتصادي وسط ظروف تميزت بارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية منذ مطلع سنة 2000 مما سمح بتحقيق فوائض مالية معتبرة و تحقيق رصيد مدفوعات إيجابي نتيجة إرتفاع الصادرات من



المحروقات و التمكن من تكوين إحتياطات صرف ضخمة و تخفيف حجم المديونية، إضافة إلى تسجيل استقرار نسبي في سعر صرف الدينار مع التحكم في مستويات التضخم.

مع مطلع سنة 2000 عادت أسعار البترول الانتعاش حيث إرتفعت من سنة 24.91 دولار للبرميل سنة 2002 إلى سنة 38.35 سنة 2004 ، ولقد ساهمت الأحداث السياسية على مستوى العالم في تخفيف الطلب العالمي على النفط (أحداث 11 سبتمبر و الحرب الاميركية على العراق) ، إذ انتقلت الصادرات الجزائرية إنتقلت من 19.55 مليار دولار سنة 2002 إلى 81.23 دولار سنة 2008 نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات من 53.43 مليار دولار سنة 2006 إلى 79.29 مليار دولار سنة 2008 في حين أن أداء الصادرات خارج المحروقات لم يرق للمستوى المنشود بالرغم من جهود الدولة لترقيتها بإقامة المؤسسات الخاصة بترقية هذا النوع من الصادرات إضافة إلى التسهيلات الممنوحة للمستثمرين و غيرها إذ نلاحظ أن الصادرات خارج المحروقات بلغت ذروتها سنة 2011 ب 2.1 مليار دولار. (زمران، 2010، صفحة 8)

حقق معدل النمو الاقتصادي خلال (2005-2009) انخفاض من 5.1 % سنة 2005 الى 2.1 % سنة 2009 بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية كما واصل معدل البطالة انخفاضا متتاليا من 17% سنة 2004 إلى 10 % سنة 2009 و سجل قطاع الفلاحة نموا متزايدا من 1.9 % سنة 2005 إلى 4.9 % سنة 2006 ثم 20 % سنة 2009. (ملحق السياسة العامة، 2010)

و ما يمكن الإشارة إليه أن الصادرات الجزائرية انخفضت سنة 2010 بسبب تراجع صادرات المحروقات و انخفاض الأسعار في السوق العالمية بسبب الأوضاع الاقتصادية التي شهدها العالم أبرزها أزمة الديون السيادية في أوروبا .

1.3. المرحلة الثالثة (2016-2023): خلال هاته الفترة حاولت الجزائر تكثيف جهودها لتنويع اقتصادها إذ أدركت أنه لا خيار لذلك في ظل تذبذب واضح لأسعار البترول و انخفاضاتها المتتالية حيث باشرت في تطبيق نموذج جديد للنمو من 2016 الى 2030 عبر ثلاث مراحل هي مرحلة الاقلاع الاقتصادي من 2016 إلى سنة 2019. وقد تمحور النموذج المعلن عنه حول ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في: (كورتل، 2019، صفحة 13)

-المرحلة الأولى:(2016-2019): و هي مرحلة الاقلاع تتمثل في بعث وإطلاق سياسة تنمية جديدة، تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد.

-المرحلة الثانية(2020-2025): وسميت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية، وهي مرحلة تدارك الاقتصاد للتوازن الكلي من خلال تدارك مختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

-المرحلة الثالثة(2026-2030): هي مرحلة الاستقرار أثناءها يكون الاقتصاد الجزائري قد تدارك معظم المؤشرات التوازنية الكلية وحقق التوازنات الكبرى.

وخلال المراحل المذكورة يجب تحقيق الغايات التالية والهادفة لتنويع الاقتصاد الوطني و هي:

- تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي ب 2.3 مرة.



- عصرنة القطاع الفلاحي في غضون الفترة المذكورة، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، والعمل على رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي وإجمالي الصادرات الوطنية.
- تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال إحداث ديناميكية قطاعية بتطوير وتنمية مختلف القطاعات والفروع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية.
- دعم وتشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط، من خلال تحسين إنتاجية الاستثمار العمومي، ودعم الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الصناعي.
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك بخلق وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنوع صناعي يركز على دعم الاستثمار المنتج لاسيما الصناعة الالكترونية و الرقمية و الصناعة الغذائية، السيارات والاسمنت الصناعة الصيدلانية و غيرها. (قلاقة، 2018)

خلال الفترة (2016-2020) سجلت أسعار البترول انتعاشا طفيفا في السوق العالمية فمن 45 دولار سنة 2016 إلى 71 دولار سنة 2018 لتتخفض سنة 2019 بسبب الأزمة الصحية العالمية (كوفيد 19) إلى مستوى 64 دولار ثم 43 دولار للبرميل سنة 2020، و أمام هاته الوضعية إنخفضت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام فمن 19.4 % سنة 2017 إلى 12.1 % سنة 2020 و نتيجة لذلك تراجعت الجباية البترولية و نسب مساهمتها في الإيرادات العامة للدولة فقد سجلت نسبة مساهمة تقدر ب 38.4 % سنة 2017 لتتراجع بنسبة 31 % سنة 2020 بسبب تراجع أسعار البترول و انكماش الاقتصاد العالمي ، و في هذا الصدد واصل رصيد الموازنة العامة تسجيل عجز متواصل بلغ سنة 2020 ما قيمته -1753.63 مليار دج. (تقرير بنك الجزائر 2020)

2. قياس مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

من أجل الوقوف على واقع التنوع الاقتصادي خلال هاته الفترة في الجزائر قمنا بحساب معامل هرشمان هرفندال لأربع متغيرات تتمثل في: الناتج الداخلي الخام، الصادرات، الواردات، والإيرادات الحكومية اعتمادا على صيغته الاحصائية المذكورة سابقا، و تتراوح قيمة معامل هرشمان بين معامل 0 و معامل 1 صحيح فإذا كان مساويا للصفر كان هناك تنوع كامل في الاقتصاد، أما إذا كان مساويا للواحد هذا يعني أن الناتج متركزا في نشاط واحد من النشاطات الاقتصادية أي مقدار التنوع مساوي للصفر.



الجدول 1: مؤشر التنوع الاقتصادي (هيرشمان هرفندال)

السنوات	معامل هيرشمان للصادرات	معامل هيرشمان للواردات	معامل هيرشمان GDP	معامل هيرشمان الايرادات
1990	0.84	0.1660	0.1059	0.0576
1992	0.84	0.1612	0.0957	0.0682
1995	0.92	0.1457	0.1130	0.0119
1998	0.92	0.1759	0.1007	000
2000	0.93	0.1828	0.2052	0.0631
2001	0.93	0.1828	0.2052	0.0631
2004	0.95	0.2065	0.2980	0.1051
2007	0.96	0.1716	0.2439	0.2314
2009	0,95	0.2092	0.2133	0000
2010	0.92	0.1563	0.1475	0.0196
2011	0.95	0.19	0.14	0.14
2012	0.95	0.14	0.12	0.12
2013	0.95	0.13	0,1	0.07
2014	0.95	0.16	0.09	0.04
2015	0.93	0.15	0.07	0.03
2016	0.92	0.14	0.06	0.1
2017	0.93	13,0	0.05	07,0
2018	0.89	0.13	0.23	0.30
2019	0.87	0.11	0.22	0.31
2020	0.86	0.11	0.25	0.29

المصدر: تم حساب معامل هيرشمان هرفندال باستخدام برنامج أكسل حسب صيغته الاحصائية بالاعتماد على احصائيات الاقتصاد

الجزائري من المواقع التالية:

https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/evolution_du_commerce_exterieurs_de_l_algerie_1963_2010.pdf

-تقارير مختلفة لبنك الجزائر و الديوان الوطني للإحصائيات

ترتبط فترة الدراسة بمهمنة القطاع النفطي على الصادرات ما يعزز فرضية ان الاقتصاد الجزائري لم يتخلص من التبعية النفطية إلا أنه في المقابل نلاحظ ارتفاع نسبة مساهمة بعض القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الفلاحة و لو بقيم طفيفة في الناتج الداخلي الخام إضافة الى ترقية الصادرات الغير نفطية و التي شهدت تحسنا ملحوظا في إطار جهود الدولة بمنح امتيازات للمصدرين و المستوردين معا، و لعل هاته التحسنات رافقت تراجع أسعار البترول في السوق العالمية مما يدعم فرضية اتجاه الجزائر نحو حتمية تنويع مصادرها، و من أجل تحليل أعمق قمنا بحساب مؤشر



التنويع الاقتصادي(هيرشمان هرفندال) لمتغيرات الدراسة للوقوف على عمق التغير الحاصل في الاقتصاد الوطني من عدمه.

1.2. التغير في البنية الانتاجية(الناتج الداخلي الخام):

سيطر قطاع المحروقات على أكبر مساهمة في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة بنسب متفاوتة فخلال الفترة(1990-2000) ارتفعت نسبة مساهمة القطاع من 24.5 % سنة 1990 إلى 27.6 % سنة 1995 لتعرف تراجعا محسوسا سنة 1998 انخفاض اسعار النفط مقابل ارتفاع مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى خارج المحروقات بنسبة نمو بلغت 2 % إلا أن الوضع لم يستمر طويلا ليعود قطاع المحروقات للصدارة بداية من 2001 بسبب معاودة الاسعار للارتفاع.

في سنة 2000 بلغت نسبة مساهمة قطاع المحروقات 41 % مقابل 9 بالمئة لقطاع الفلاحة و 7.5 % لقطاع الصناعة ليشهد تراجعا في الصدارة سنة 2010 و انخفاضاً في نسبة المساهمة إلى 37 % أما قطاع الفلاحة فبنسبة 9 % و 5.3 % لقطاع الصناعة.

و منذ سنة 2011 انخفضت نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج فمن 36.1 % سنة 2011 إلى 17.4 % سنة 2016 بسبب وضعية السوق العالمية للنفط ليعرف انتعاشا محسوسا سنة 2019 بنسبة 19.3 %، و خلال هاته الفترة سجلت القطاعات الاقتصادية الأخرى تفاوتاً في نسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي فقطاع الفلاحة بلغت نسبة مساهمته سنة 2015 نسبة 11.2 % لترتفع الى 12.2 % سنة 2019 قطاع الصناعة من 5.5 % سنة 2015 إلى 6.1 % خلال الثلث الثالث من سنة 2019 و الجدول التالي يوضح نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي: (الديوان الوطني للإحصائيات، 2019، صفحة 35)

الجدول 2: التغير النسبي لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

السنوات	1990	2020	نسبة التغير
الفلاحة	12.3	13.6	1.3
المحروقات	24.5	12.1	-12.4
الصناعة	12.1	6,5	-5.6
البناء و اشغال عمومية	12.1	14.1	2
خ خارج الإدارة العمومية	22.1	28.7	6.6
خدمات الاداة العمومية	16.0	16.5	0.5
أخرى	0.9	8.6	7.7
المجموع	100	100	00

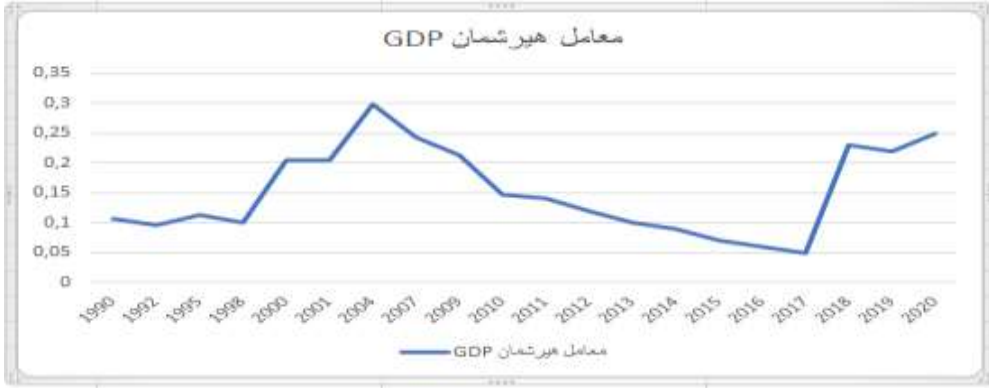
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير بنك الجزائر لسنة 2020 و الديوان الوطني للإحصائيات(1962-2000)

ومن خلال ما سبق ذكره نلاحظ تفاوت في نسب صدارة قطاع المحروقات و لعل ذلك راجع أساسا إلى إرتباط هذا الأخير بالسوق العالمية للنفط و التي تخضع لأطراف خارجية، و في المقابل نلاحظ إرتفاع نسب مساهمة القطاعات كالفلاحة و الصناعة، و من أجل الوقوف على ذلك قمنا بحساب مؤشر هيرشمان هرفندال للناتج الداخلي الخام



خلال الفترة (1990-2020) و النتائج موضحة في الشكل التالي:

الشكل 1: مؤشر هيرشمان للتنوع في الناتج الداخلي الخام.



المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج اكسل اعتمادا على احصائيات الجدول 1 أعلاه

يوضح الشكل البياني درجة التنوع التي مست القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي في الجزائر إذ نلاحظ سيطرة قطاع واحد (المحروقات) على الناتج المحلي خلال الفترة 1990 حتى سنة 1995 أين انخفضت نسبة سيطرة هذا القطاع و إتجه الاقتصاد الوطني للتنوع من خلال ترقية نسب مساهمة القطاعات الأخرى خلال الفترة (1995-1998) مما يعزز توجه الجزائر نحو تنوع اقتصادها بسبب تراجع أسعار البترول لتعود هيمنة القطاع الواحد خلال الفترة (2000-2004) أين بدأ المؤشر يسجل قيم منخفضة نتيجة انخفاض مساهمة قطاع المحروقات ليستمر الوضع حتى سنة 2017 و هو ما يعزز تكثيف الجهود نحو التنوع في بنية الاقتصاد الوطني لكن سرعان ما عادت قيم المؤشر للارتفاع بعد سنة 2017 بسبب انتعاش أسعار المحروقات من جهة و إنكماش الاقتصاد الوطني بسبب الأزمة الصحية العالمية التي ظهرت سنة 2019 و التي أثرت على أداء القطاعات الاقتصادية مما يعزز فرضية تراجع تنوع الاقتصاد الجزائري.

2.2. التنوع في هيكل الصادرات:

يعتبر تنوع الصادرات المفهوم الأساسي للتنوع العام حسب أدبيات الاقتصاد السياسي الهادف إلى تقليل الإعتماد على عدد محدود من الصادرات المعرضة للتذبذب في السعر و الكمية. (عماري، 2020، صفحة 248) يعتمد تنوع الصادرات على توسيع نطاق السلع والخدمات التصديرية من أجل زيادة أداء الصادرات، ويتم تحقيق أفضل النتائج من خلال زيادة حصة الآلات و المعدات المصنعة بدرجة عالية من المعالجة مع الحد من حصة المواد الخام، وبالنظر لحالة الاقتصاد الجزائري يمكن القول بأنه من بين الاقتصادات المركزة خصوصا من المشتقات النفطية و المواد الخام وهو ما يستدعي من السلطات الوصية ضرورة النظر في هذا القطاع كونه يعكس صورة الاقتصاد المركز على النفط الذي تشوبه العديد من المشاكل والعراقيل التي تجعل اقتصاد البلد في غاية الهشاشة، الجدول التالي يبين التغير النسبي لمساهمة مختلف السلع في هيكل الصادرات:



الجدول 3: التغير النسبي لتركيب قطاع الصادرات الجزائرية

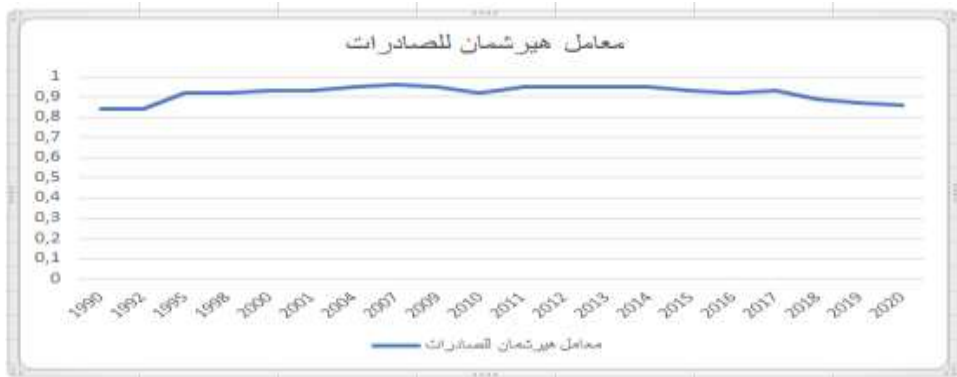
تركيب الصادرات	1990	2020	نسبة التغير (%)
مواد غذائية	0.3	1.10	0.8
مواد طاقة	96.9	94.65	2.25-
منتجات خام اولية	0.08	0.21	0.13
منتجات نصف مصنعة	0.4	3.83	3.43
تجهيزات صناعية	0.18	0.11	0.07
سلع استهلاكية غ غذائية	0.15	0.10	-0.05
المجموع	100	100	00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

من خلال الجدول يتضح ان المواد الطاقوية تستحوذ على أكبر حصة من اجمالي الصادرات الجزائرية بنسبة 96 % سنة 1990 (محروقات، غاز طبيعي، مشتقات طاقوية) في حين تراجعت هاته النسبة سنة 2020 بنسبة 2.25 % بسبب تراجع أسعار المحروقات من جهة و زيادة الصادرات من المواد الغذائية و المنتجات النصف مصنعة بنسب تغير تقدر ب 0.8 و 3.43 % على التوالي ، و قد عرفت سنة 2018 نمو للصادرات الغير نفطية و زيادة مساهمتها في الناتج الداخلي الخام بنسبة 45% و ما يمكن إستنتاجه ان الصادرات من قطاع المحروقات ظلت تهيمن على التركيبة الهيكلية للصادرات الاجمالية خلال فترة الدراسة. (السعيد، 2020، صفحة 12)

و يمكن توضيح التنوع الهيكلي باستخدام مؤشر هيرشمان للصادرات في الشكل التالي:

الشكل 2: مؤشر هيرشمان للتنوع في الصادرات.



المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج اكسل اعتمادا على احصائيات الجدول 1 أعلاه

يعاني قطاع التجارة الخارجية من اختلالات عميقة و بالرغم من الجهود المبذولة لتحريرها و ترقية صادراتها من خلال مختلف الامتيازات و الإعفاءات الممنوحة للمصدرين و هو ما يفسر إقتراب المؤشر من الواحد صحيح باستثناء سنة 1995 أين انخفضت الصادرات النفطية مقابل زيادة معتبرة في صادرات المواد الغذائية ليعود المؤشر



للإرتفاع من جديد أين هيمنة صادرات المحروقات على أداء مؤشر هيرشمان وصولا إلى سنة 2018 إذ بدأ المؤشر بتسجيل قيم منخفضة 0.89 ثم 0.86 سنة 2020 بسبب تراجع صادرات المحروقات نتيجة انخفاض أسعارها في السوق العالمية .

3.2. التنويع في هيكل الواردات: تعتمد الجزائر على العامل الخارجي في تلبية حاجياتها من السلع (واردات منظورة) أو الخدمات (واردات غير منظورة مثل الخدمات المصرفية و النقل و التأمينات) و التي لا تستطيع انتاجها داخل حدودها، و الجدول التالي يوضح هيكل الواردات في الجزائر:

الجدول 4: التغير النسبي لبنية الواردات الجزائرية

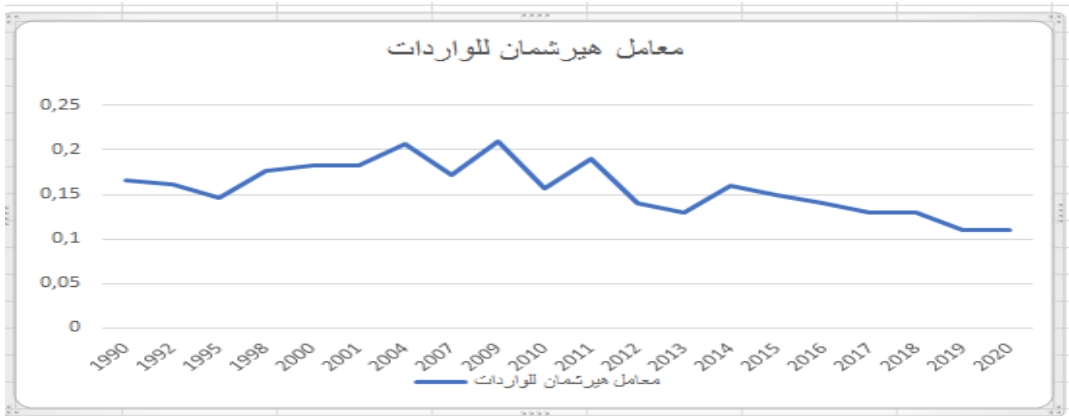
السنوات	1990	2020	نسبة التغير
تجهيزات فلاحية	0.60	0.56	0.4
تجهيزات صناعية	29.09	24.51	-4,58
منتجات خام أولية	6.31	6.19	-0.12
منتجات نصف مصنعة	22.99	21.35	-1.64
مواد غذائية	2.48	21.76	19.28
سلع استهلاكية غ غذائية	13.71	15.66	1.95
مواد طاقة	1.43	2.51	1.08
اخرى	23.39	7.47	-15.92
المجموع	100	100	00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير مختلفة لبنك الجزائر

من خلال الجدول نلاحظ تنويع كبير لهيكل الواردات و حدوث تغيرات في توزيعها، إذ ارتفعت المواد الغذائية من 2.48% سنة 1990 إلى 21.76% سنة 2020 بارتفاع يقدر بنسبة 19% و هذا يدل على عدم قدرة الانتاج المحلي على تلبية الحاجيات الداخلية للسكان، كما سجلت المنتجات نصف مصنعة تراجعا بنسبة 1.64% من جهتها ارتفعت السلع الاستهلاكية الغير غذائية بنسبة 1.95% سنة 2020 مقارنة بسنة 1990 كل ذلك يعكس ضعف القاعدة الصناعية و القدرة الانتاجية المحلية على تلبية حاجيات الاقتصاد الوطني من سلع غذائية و مواد أولية و مدخلات المنتجات النهائية و هو ما أدى الى تنويع هيكل الواردات الجزائرية، و الشكل التالي يوضح معامل التنويع في الواردات:



الشكل 3: تطور معامل هيرشمان هرفندال للواردات.



المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج اكسل اعتمادا على احصائيات الجدول 1 أعلاه

من خلال الشكل نلاحظ تذبذب واضح في مؤشر التنوع لقطاع الواردات ففي سنة 1995 سجل المؤشر قيمة لكنه حافظ على استقراره عموما مسجلا أدنى قيمة له ب 0.11 نقطة سنتي 2019 و 2020 على التوالي و من الملاحظ أن واردات الجزائر بقيت متركزة في فئات محددة و ليست متنوعة بصورة كبيرة أبرزها تخص الغذاء نظرا لعجز الآلة المحلية الإنتاجية و التي تعكس ضعف القطاع الانتاجي المحلي في إنتاج مستلزمات المصانع و المؤسسات و التي من المفروض أن يتم انتاجها محليا من طرف المؤسسات المتوسطة و الصغيرة فبالرغم من جهود الدولة في دعم هاته المؤسسات من خلال التحفيزات الجبائية إلا أن أدائها يظل دون المستوى المطلوب.

4.2. التنوع في هيكل الإيرادات الحكومية: تضم الإيرادات العامة في الجزائر إيرادات الجبائية العادية و الجبائية البترولية هاته الأخيرة تهيمن على الحصة الأكبر من مجموع الإيرادات بنسبة 59.57% خلال الفترة (1990-2017)، و من الملاحظ أن الجزائر لم تستطع الرفع من مساهمة الجبائية العادية بسبب كثرة الاعفاءات و الامتيازات الممنوحة في إطار تشجيع الاستثمار، و الجدول التالي يوضح تغير المساهمة النسبية لبنية الإيرادات العامة:

الجدول 5: نسبة مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة

تركيبة الإيرادات	1990	2020	نسبة التغير
إيرادات نفطية	50.04	37	-13.04
إيرادات أخرى	49.96	63	13.04
المجموع	100	100	00

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على اعداد مختلفة لقانون المالية و احصائيات وزارة المالية

ظهر جليا من الجدول أن الإيرادات العامة للخرزينة العمومية ترتبط ارتباطا وثيقا بأسعار النفط الدولية، حيث عرفت هذه الإيرادات إرتفاع محسوس يرجع أساسه لارتفاع الجبائية النفطية و يرجع ذلك إلى جملة الإصلاحات الكبيرة التي باشرتها الحكومة من أجل توسيع مداخيل الجبائية العادية تفاديا لأزمات انخفاض أسعار النفط، حيث ساهمت



الإصلاحات المتبناة في رفع نسبة الجباية العادية في الإيرادات العامة وخاصة الجباية الضريبية، و الشكل التالي يوضح تطور معامل التنوع للإيرادات الحكومية.

الشكل 4: التمثيل البياني لقيم معامل هيرشمان للإيرادات الحكومية



المصدر: من اعداد الباحثين باستخدام برنامج اكسل اعتمادا على احصائيات الجدول 1 أعلاه

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن معامل هيرشمان سجل قيمة مقارنة للصفر خلال السنوات 1998، 2009 حيث تساوت الإيرادات النفطية و الغير نفطية من مجموع الإيرادات العامة في حين عرف المؤشر قيم متذبذبة و في غالب الأحيان مرتفعة مؤكدا عودة الجزائر للاعتماد على الإيرادات النفطية لاسيما الفترات التي تعرف ارتفاع في أسعار البترول.

الخاتمة:

يعتبر التنوع الاقتصادي أحد أهم السياسات في إدارة الاقتصاد الحديث و الذي بدأ الحديث عنه بعد تعدد الازمات الاقتصادية المرتبطة بتراجع اسعار البترول و تأثيرها على الاقتصاديات الريعية ، و لعل الاقتصاد الجزائري يعاني من ضعف قدراته في تنوع مصادر الدخل بالرغم من الجهود المبذولة لترقية مساهمة القطاعات الاقتصادية في تحقيق عوائد مالية.

إن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة و متوازنة تتطلب تظافر العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و التشريعية فالدول التي ترتبط اقتصادياتها بموارد ناضبة مثل الجزائر لابد لها من بناء استراتيجية سليمة و متوازنة تستطيع من خلالها الخروج من نفق نقمة الموارد من أجل ضمان العدالة الاجتماعية في إدارة الدخل و تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال المقبلة.

و من خلال الدراسة التي قمنا بها توصلنا للنتائج التالية:

-فشلت الحكومات المتعاقبة في تبني استراتيجية تنوع متكاملة إذ بمجرد انتعاش أسعار البترول في السوق العالمية تعود قيادة الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات.



-محدودية السياسات الاقتصادية المطبقة خلال فترة الدراسة و التي تميزت بكثرة الاعفاءات الضريبية و ارتفاع مستوى الدعم الاجتماعي.

-توسيع مداخيل الجباية العادية تفاديا لأزمات انخفاض أسعار النفط، حيث ساهمت الإصلاحات المتبناة في رفع نسبة الجباية العادية في الإيرادات العامة

-عرف الناتج المحلي في الجزائر ارتفاع نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات و هو مؤشر ايجابي يحسب للاقتصاد الوطني.

-لم تتمكن الجزائر من خلق قيمة مضافة باستغلالها للبحوثة المالية التي ترافق ارتفاع أسعار البترول و ذلك بإنشاء نظام يقظة استراتيجية يمكنها من إدارة اقتصادها في حالة تراجع أو إختيار أسعار البترول في السوق العالمية.

و من خلال ذلك يمكن الخروج **بالمقترحات** التالية من أجل تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر:

- بناء اقتصاد تنافسي يعتمد على الثروة الحقيقية من السلع و الخدمات و ليس على ربيع المواد الأولية .

- ترقية مساهمة القطاعات الاقتصادية و زيادة مساهمتها في قيمة الصادرات الاجمالية و ذلك بإدماج القطاعات الراكدة كالصناعة و الزراعة باعتبارهما قطاعان استراتيجيان يمكن أن يعول عليهما لخلق ديناميكية مما يسرع وتيرة النمو الاقتصادي .

-إنتهاج سياسة تنمية جديدة تتولى الجزائر من خلالها مسؤولية خلق مناصب شغل و توفير السلع و الخدمات الضرورية للمجتمع و ذلك من خلال الاهتمام بالقطاعات الاستراتيجية .

- استقطاب الاستثمار الاجنبي ما يخلق نوعا من المنافسة التي تساهم بدورها في شحذ القدرات المحلية و توجيهها نحو خلق قيمة مضافة من خلال عجلة جهازها الانتاجي ما يساهم في خلق تنويع اقتصادي بأيدي محلية.

-تنمية روح المبادرة و الابتكار بما يساهم في تنويع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات و يقلص من الواردات و يزيد من رفاهية المجتمع الجزائري و يحارب الفقر .

-زيادة تنافسية المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الاسواق الدولية مما يساهم في ترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.

قائمة المراجع:

- العابد لزهري ، لوصيف عمار. (2019). نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من التبعية النفطية لقطاع المحروقات رؤية استشرافية. مجلة العلوم الانسانية العدد 52 المجلد ب ديسمبر.
- الباهي محمد.(2021). . تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد. في آفاق 2030 متوفرة على الموقع: www.asp.dz/ar/economie تاريخ الاطلاع 10 ديسمبر 2021
- المركز الوطني للاعلام الآلي و الاحصاء (2005) مديرية الجمارك متوفرة على الموقع www.cnsi.dz تاريخ الاطلاع 20 نوفمبر 2021



- باهي موسى، رواينية كمال. (2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقة العدد 5 المجلد 3
- بنين بغداد. بنين عبد الرحمن. (2016). السياحة كبديل لتفعيل التنوع الاقتصادي في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي المجلد 1 العدد 1.
- بنك الجزائر. (2020). تقرير بنك الجزائر 2020. الجزائر: متوفر على الموقع www.banque.algerie.dz تاريخ الاطلاع 10 نوفمبر 2021
- تقارير مختلفة لبنك الجزائر. (2017-2018-2019-2020). متوفرة على الموقع www.banque.algerie.dz Bulletin_52f.pdf تاريخ الاطلاع 15 نوفمبر 2021
- تقرير منظمة الأوبك (2005)، متوفر على الموقع: www.opec.org تاريخ الاطلاع 22 ديسمبر 2021
- زهير عماري. رفيق سعدون، عمار بوتيار (2020). أثر مؤشر التنوع الاقتصادي على النمو خارج قطاع المحروقات باستخدام نموذج ARDL للفترة (1980-2019) حالة الجزائر مع الاشارة للنموذج الترويجي. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 12 العدد 1.
- سليم قلافة. (2018). النموذج الجديد للنمو أي فرص للنجاح جريدة الشروق أون لاين. تاريخ الاطلاع 25 ديسمبر 2021، www.echouroukonlin.com
- سعودي عبد الصمد. (2019). التنوع الاقتصادي لمعالجة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية لمؤشر التنوع هيرشمان هرفندال. مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة العدد 2.
- ضيف أحمد، عزوز أحمد. (2018). التنوع لاقتصادي في الجزائر و آليات تفعيله من أجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14 العدد 19.
- عبد الرحمان تومي. (2016). الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016). مجلة دراسات اقتصادية المجلد 9 العدد 1
- فاتح غلاب، محمد السعيد سعيداني. (2017). سياسات و تجارب دولية رائدة في التنوع الاقتصادي حالة ماليزيا و المكسيك. مجلة اقتصاديات المال و الاعمال المجلد 1 العدد 1.
- فضيلة مزوزي، و محمد قويدري. (2020). تقييم و تحليل مؤشر تنوع الصادرات باستخدام مؤشر هيرشمان هرفندال (1990-2018). مجلة معهد العلوم الاقتصادية العدد 2 المجلد 30.
- قروف محمد كريم. (2016). قياس و تقييم مؤشر التنوع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 1980-2014 مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 9 العدد 2 .
- كريم زرمان. (2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الانعاش الاقتصادي. مجلة ابحاث اقتصادية و ادارية، جوان المجلد 4 العدد 1



- محمد مسعودي. (2018). استراتيجيات التنويع الاقتصادي على الصعيد الدولي تجارب رائدة. مجلة الاقتصاد و ادارة الاعمال، المجلد 2 العدد 7.
- ممدوح عوض الخطيب. (2014). التنويع و النمو في الاقتصاد السعودي. المؤتمر الاول لكليات إدارة الاعمال الرياض: جامعة الملك سعود.
- مسعي محمد. (2009). سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر أثرها على النمو. مجلة الباحث المجلد 10 العدد 10 .
- محمد أمين لزعر. (2010). سياسات التنويع الاقتصادي تجارب دولية و عربية. المعهد العربي للتخطيط. الكويت .
- مصالح الوزير الاول. (2010). ملحق السياسة العامة. الجزائر
- نجة كورتل. (2019). الاقتصاد الجزائري بين رهانات الاقتصاد الريعي و حتمية التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية باستعمال مؤشر هيرشمان . مجلة العلوم الانسانية، المجلد 52 العدد 1 .
- وصاب السعيد. (2020). قراءة في تطور ميزان مدفوعات الجزائري خلال الفترة (2005-2018). المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، المجلد 3 العدد 1.